السنة: الرابعة المجلد: 04 العدد: 02 ص ص: 71 - 91
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

البعد التنموي ضمن أدوار المؤسسة العسكرية: دراسة في التجربتين المصرية والتركية

The developmental dimension of the Military Institution Role: A Study on the Egyptian and Turkish experiences

شحماط مراد[1] - جامعة باجي مختار- عنابة
chahmat.mourad@gmail.com
جصاص لبنى - جامعة باجي مختار- عنابة
loubnadjessas@gmail.com

تاريخ الإرسال:2019/05/24 تاريخ المراجعة: 2019/06/03 تاريخ القبول: 2019/06/05

الملخص:

تعد التنمية محور تقدم الأمم وأساس استمرارها، ويتطلب تحقيقها توفر مجموعة من الشروط من بينها توفر بيئة أمنية مساعدة على تحقيق البرامج التنموية في مختلف المجالات، فعمل المؤسسة العسكرية على استتباب الأمن هو في حد ذاته وظيفة اجتماعية، كما أن بعض المهام او الأدوار التي تضطلع بها هذه المؤسسة في بعض الدول تعتبر في صميم العملية التنموية، كما هي الحالة في الدولة التركية والجمهورية العربية المصرية، فتاريخ هاتين الدولتين يحتفظ بالعديد من التجارب التنموية التي أشرفت عليها المؤسسة العسكرية، وكانت مشاريع قيمة واستمرت عبر أجيال، إلا ان البعض من الكتاب والمشاركون السياسيين ينتقدون هذه التجارب باعتبارها سيطرة للمؤسسة العسكرية على مجال يصنف ضمن النشاطات المدنية الاجتماعية للمجتمعات.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث في إمكانية توسيع أدوار المؤسسة العسكرية لتشمل مهام تنموية، في ظل تداخل قطاعات الأمن، دون أن يصل ذلك إلى حالة من التمدد الواسع لدرجة السيطرة على مفاصل الاقتصاد كما

[1]- المؤلف المراسل

هو حال التجربة المصرية، ولا إلى درجة الاستبعاد لدرجة حصرها في الدور التقليدي (العسكري) كما في التجربة التركية.

الكلمات المفتاحية: أدوار المؤسسة العسكرية، التنمية، الأمن، المؤسسة العسكرية في مصر، المؤسسة العسكرية في تركيا.

ABSTRACT:

Development is the key to the progress of nations and the basis for their continuation. Achieving it requires a set of conditions to be available such as a security environment that helps achieving development programs in various fields. the role of the military institution in maintaining security is a social function itself. moreover, some of the tasks or roles that this institution is involved in some countries are at the heart of the development process; such as in turkey and egypt. the history of these two countries holds many developmental experiences under the military institution; they were valuable projects that lasted for generations. however, some writers and political critics criticize these experiences and consider them a control of the military institution on an area that is classified within the social activities of the civil society.

The purpose of this paper is to examine the possibility of expanding the role of the military institution, to include developmental roles, in light of the overlap of the security sectors, without reaching a state of wide expansion to the degree of control over the joints of the economy, as in the case of the egyptian experiment. nor to the degree of exclusion to the point of limiting them to the traditional role (military) as in the turkish experience.

Keywords: role of the military institution, development, security, military institution in Egypt, military institution in turkey.

مقدمة:

إن الحديث عن التنمية يقودنا للحديث عن الأمن والعكس صحيح، وذلك راجع إلى ارتباط كلا المفهومين بالفرد وضمان رفاهه إلى جانب أمنه، وهذا

جوهر المفهوم الحديث للأمن التحرر من الخوف والحاجة، حسب ما أشار إليه الباحث البريطاني باري بوزان، أو وفق مفهوم الإنعتاق حسب ما ذكره كين بوث، وعليه فتقدم أحد المجالين سيؤدي بالضرورة إلى التقدم في المجال الآخر، كما أن العكس صحيح فأي تراجع في مجال التنمية سيؤدي لاختلالات امنية، والعكس أي توتر أمني من شأنه اعاقة عملية التنمية بحكم ان تطور هذه الأخيرة يقترن بتوفر محيط مستقر وآمن، ومنه فالحديث عن دور المؤسسة العسكرية في عملية التنمية يعد من صميم أدوار المؤسسة العسكرية الأمنية.

وحسب ما أشار إليه الباحث عقيل سعيد محفوض في إحدى كتبه إن الجيش ليس فقط دبابات وجنود يراقبون السياسة وقد يدبرون الإنقلابات، وإنما هو أيضا قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهتم بالشأن العام "غير العسكري" ولديها برنامج تعمل من أجله، وما تدخل الجيش من عدمه في المجالات المدنية لتسيير الدولة يرتبط بالدرجة الأولى بتطور المجتمعات في الدول ونشأة هذه الأخيرة.

وقد ينظر إلى دور المؤسسة العسكرية في النشاطات الاجتماعية كضرورة إذا تصاعدت الاحتياجات الاجتماعية وعدم قدرة الدولة على الوفاء بالحد الأدنى من تلك الحاجات، فتتدخل المؤسسة العسكرية لتحفيز الاقتصاد وإنشاء البنية التحتية وسد احتياجات المجتمع، وذلك بحكم ما تتميز به من خصائص الانضباط والتنظيم والفعالية في الأداء (الجبور، 2014، 50)، إلا أن الإشكال يكمن في تحديد متى تنسحب المؤسسة العسكرية من المشاريع التنموية؟ وكيف يتم ضبط مشاركتها وعدم ارتقاءها لدرجة السيطرة التامة على دواليب الاقتصاد في الدولة؟ فغالبا ما يطرح النقاش ويتجدد حول أدوار المؤسسة العسكرية بعد المراحل الانتقالية التي تمر بها الدول.

ومع التحولات التي شهدتها المنطقة العربية والشرق الأوسط بعد عام 2011 وموجة الحراك الشعبي، طفى إلى السطح من جديد النقاش حول مستويات دور المؤسسة العسكرية ومدى مشاركتها في الفعل السياسي والاقتصادي على حد سواء، خاصة في ظل بروز تحديات أمنية (تقاطع مختلف أنواع الجريمة، الفقر

والبطالة، التغييرات البيئية...الخ) تتطلب مواجهتها سياسات تنموية أكثر منها سياسات دفاعية صرفة.

من هذا المنطلق نطرح **الإشكالية** التالية:

إلى أي مدى ساهمت المؤسسة العسكرية في عملية التنمية في كل من مصر وتركيا؟

ينبثق عن هذه الإشكالية **تساؤلين** أساسيين هما:

- ماهي أهم الأطر البنيوية التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية في عملية التنمية في كل من مصر وتركيا؟
- كيف تعاملت الأنظمة السياسية في كل من مصر وتركيا بشأن تولي المؤسسة العسكرية لأدوار تنموية؟
- لمناقشة إشكالية الموضوع ومعالجة التساؤلات المطروحة سيتم الاعتماد على **المحاور** التالية:
- أدوار المؤسسة العسكرية بين النظرية والتطبيق
- أدوار المؤسسة العسكرية في مجال التنمية في كل من تركيا ومصر
- تقييم التداخل الوظيفي في عمل المؤسسة العسكرية بين الأمن والتنمية في كل من مصر وتركيا

أدوار المؤسسة العسكرية بين النظرية والتطبيق

تعتبر المؤسسة العسكرية في جميع الدول باختلاف أنظمتها السياسية واتجاهاتها الإيديولوجية حجر الأساس الذي تتحقق بواسطته أحد أهم أهداف الدولة وهو البقاء والحفاظ على الأمن، باعتبارها الجهاز الذي تعبر من خلاله الدولة عن شرعيتها في امتلاك وسائل القهر أو العنف على حد وصف ماكس فيبر لسلطة الدولة، فدور المؤسسة العسكرية منذ القدم ارتبط بالشق المادي والنشاطات العسكرية المحضة لضمان أمن الدولة، وفق منطق الأدوار الدفاعية في مواجهة تهديدات الأمن القومي.

إلا أنه ومع التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة والتغيرات التي طالت مختلف التصورات الفكرية والنظرية السابقة جعل أدوار

مختلف الفواعل تتداخل فيما بينها، خاصة مع بروز ما يعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة –اللاتماثلية - التي تتقاطع فيما بينها لدرجة يصعب احتواءها أو التعامل معها باعتماد مقاربة واحدة سواء كانت عسكرية أو اجتماعية اقتصادية أو سياسية أمنية.

هذا الوضع انعكس على دور المؤسسة العسكرية التي لم يعد دورها يقتصر على أداء المهام العسكرية فحسب وإنما صار ينظر إليها باعتبارها مؤسسة ضمن نسق كلي يفتح لها المجال لأداء أدوار أخرى من أجل الحفاظ على أمن الدولة بمختلف جوانبه، وهو الأمر الذي طرح نقاشا واسعا حول دور المؤسسة العسكرية في الوقت الراهن، وإلى أي مدى يمكن أن تمتد بعض أدوارها خاصة فيما ارتبط بالشق السياسي وما تعلق به من دمقرطة الأنظمة وحماية الحقوق والحريات، ومثل هكذا إشكالات تجد مكانتها بصورة خاصة في دول العالم الثالث أين تغيب حسب أراء بعض الباحثين وصناع القرار ميكانيزمات الديمقراطية وسيطرت جهاز واحد على السلطة بحكم القوة المادية التي يستأثر بها، ما يدفع باتجاه القمع وتوظيف القوة لتحقيق مصالح جماعة خاصة على حساب المصلحة العامة، وفي الانقلابات العسكرية المتكررة التي شهدتها مختلف دول العالم الثالث نماذج عديدة عن التداخل بين العسكري والسياسي، وهو ما أكسب المؤسسة العسكرية في هذه الدول سمعة سيئة.

إلا أن هذه الرؤية ليست بالمطلق ففي عديد الدول ولفترات هامة لعبت المؤسسة العسكرية دورا هاما في الحفاظ على الدولة من الدخول في دوامة اللااستقرار والوصول لما يعرف بـ "الفشل الدولاتي" بل وأكثر من ذلك الوقوف على مشاريع اقتصادية ضخمة وفي التجربتين المصرية والتركية نماذج عن دور المؤسسة العسكرية في عملية التنمية من خلال مشاريع واقعية مجسدة، وهو الأمر الذي لا يتعارض أبدا والمبادئ الديمقراطية، فحتى الدول الأكثر ديمقراطية تساهم فيها المؤسسة العسكرية بشكل كبير في دعم عجلة تقدمها وهو ما يبرز من خلال الإنتاج العسكري فيما يعرف بـ "المركبات الصناعية العسكرية" التي تذر على الدول عوائد اقتصادية هامة جدا، فتحولت

المؤسسة العسكرية في هذه الأنظمة بأنشطتها التنموية إلى واقع تقننه عدد من القوانين والنظم المعتمدة وفق حدود تضمن التمييز بين المدني والعسكري.

فالمقاربات الجديدة تنظر للمؤسسة العسكرية كشريك، وتؤكد على أهمية مشاركة كل الفاعلين في المجتمع ومؤسساته في تحقيق التنمية كجزء من مسؤولية مشتركة قائمة على سياسة الشبكة، وبذا لم يعد ينظر للوظيفة الأمنية للمؤسسة العسكرية كأداة للدفاع فقط وإنما كوظيفة اقتصادية واجتماعية أيضا (اسماعيل، 2018، 08)، خاصة وأن هناك محفزات عديدة لتنشيط البعد التنموي في أدوار المؤسسة العسكرية التي قد ترتبط بدوافع اصلاحية أخرى حمائية، تدني مستوى التنمية الاقتصادية، عدم عدالة توزيع الثروات، مواجهة الفقر والفساد (اسماعيل، 14 - 15)...الخ.

وفي تفسير نظري آخر نطرح نظرية "المسلك الطبيعي" التي صاغها روستو Dankwart A. Rustow (1963) لتفسير تدخل الجيش في الدولة والمجتمع، بحيث بين أن من عادة أي انقلاب اصدار البيان الأول من قيادته ليؤكد أن هذا الانقلاب هو المسلك الطبيعي لأن يتدخل الجيش في البلاد لوضع حد نهائي للفوضى الاجتماعية والسياسية وعليه تتبنى هذه النظرية فرضيات ثلاث هي كالآتي:

- وجود أزمة انتقال لا يمكن تخطيها إلا عن طريق الانقلاب لتغيير البناء الاجتماعي والنظام السياسي السائد في الدولة.

- ليست هناك قوة قادرة على إحداث التغيير المطلوب سوى القوة العسكرية.

- الجيش لديه قدرة على إحداث التغيير (هلال، 1999، 09).

هناك أبحاث كثيرة ركزت على عوامل التدخل العسكري أكثر من البحث في عوامل انسحاب المؤسسة العسكرية من السياسة، الذي يرتبط بطبيعة الانسحاب، مدة الانسحاب، واحتمال العودة للتدخل وبناء عليه فأشكال الانسحاب تضم: الانسحاب المحدد بموعد أو مرتبط بخطة، الانسحاب المفاجئ، الانسحاب عبر ثورة اجتماعية، الانسحاب عبر انتفاضة شعبية، والانسحاب المدفوع بتدخل خارجي (Al Hamdi، 2014، 194).

وحسب جون كامبل Campbell (1975) الجيش في أساسه مؤسسة سياسية وقوة الأمن الشرعية في أي دولة وأداة للسلطة فيها، خاصة إذا ارتبط النموذج القومي للدولة بإنجازات المؤسسة العسكرية، وفي النموذج التركي والمصري أمثلة واضحة على موضع الشرف الذي حظيت به المؤسسة العسكرية باعتبارها محررة الشعوب من نير الاحتلال - (الرحماني، 2013، 18).

وأكثر من ذلك اتساع أدوار هذه المؤسسة إلى مجالات التنمية المختلفة من الدفاع المدني، التصدي للكوارث الأمن الداخلي، تشييد البنية التحتية، الانتاج المدني، الخدمات المختلفة.

فتدخل المؤسسة العسكرية في هذه المجالات التنموية يستند إلى مجموعة من الحجج وفق ما عددها هاني سليمان كالآتي - (اسماعيل، 11).

- امتلاك المؤسسة العسكرية لقدرات ومؤهلات تمكنها من قيادة وتوجيه عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

- القوة التدميرية للحرب أدى لتضييق الفجوة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية الاخرى، ومساواة مخاطر الحرب بالنسبة للعسكريين والمدنيين، وهو ما زاد من اندماج ما هو عسكري بما هو مدني، في ظل السعي المستمر لتحديث المؤسسة العسكرية وارتباطها بمختلف المجالات المجتمعية.

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية: وهي الأدوار التي تجمع بين الجيش والمجتمع المدني، وتربط بين التنشئة العسكرية والتنشئة المدنية والوطنية والتي تتوجه إلى المجندين الذين سيعودون بعد انتهاء فترة خدمتهم إلى مجتمعهم ومؤسساته المدنية.

- دعاوى التحديث: اعتماد سياسات تدريبية للجيش بحيث يساهم في عملية تحديث الدول.

واعتمادا على ما تقدم يمكن التمييز بين عدة أنماط للأدوار الاقتصادية للمؤسسة العسكرية ممثلة في:

– نموذج الانغلاق/الانعزال: أين يقتصر دور المؤسسة العسكرية هنا على الوظيفة الدفاعية، من منطلق

رفض التدخل السياسي والاجتماعي ومن محدودية الإنفاق العسكري، وهو نموذج بعيد عن الواقع بحكم تأدية المؤسسة العسكرية لأنشطة اقتصادية في اكثر النظم مدنية.

– نموذج المركب الصناعي_العسكري: اكثر النماذج انتشارا في النظم الديمقراطية الغربية.

– نموذج الاندماج العسكري في الحياة السياسية والاقتصادية: ينتشر في النظم السلطوية، وهنا يتروح مستوى الترابط العلائقي وفق ثلاث أنماط حسب ما ذكرها ديفيد أوبرايت هي: توسط العسكريين بين الفرقاء السياسيين والمساهمة في ترجيح أحدهم على الآخر، حماية العسكريين للحكم السلطوي أمام محاولات اسقاطه والنمط الأخير تولي العسكريين للسلطة السياسية سواء رأس الدولة أو السلطة التنفيذية.

في مقابل ذلك تطلق السلطة السياسية يد المؤسسة العسكري في القطاع الاقتصادي وفق آليات هي: - إنفاق وموازنة عسكرية مرتفعة، مساهمة المؤسسة العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي، غياب آليات الرقابة والمحاسبة.

– نموذج الجيش الحارس للتوازن الاجتماعي: وهنا يميل العسكريون حسب(*) -أموس بيرلموتر (هلال، 11) - للتدخل المرحلي لحسم خلافات بين قوى سياسية مدنية متصارعة ثم العودة للثكنات العسكرية.

* - في كتاب صامويل هنتغتون "الجندي والدولة" 1957 اعتبر أن ضباط العصر الحديث هم هيئة محترفة، وحسبه الاحترافية هي الجوهر في فهم العلاقات المدنية العسكرية وفق فرضية مفادها: كلما بلغت الاحترافية مدى أعلى كانت الرقابة المدنية على العسكر أعلى، واعتمادا على تحليل هنتغتون ميز بيرلميوتر بين ثلاثة نماذج لعلاقة الجيش بالمجتمع والدولة على اساس ثلاث نماذج لطبيعة الجيش وهي: الجيش البريتوري أين يتدخل الجيش في شؤون الدولة، الجيش المحترف موجود في الدول الصناعية أين تسيطر السلطة المدنية، الجيش الثوري المحترف أين يشكل الجيش طرف نظير ومستقل في الحكومة في بلد يشمل فيه العنصر الايديولوجي القومي المجتمع كله مثل جيش التحرير الشعبي الصيني

– نموذج الاحتكار الاقتصادي: سيطرة المؤسسة العسكرية على مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية، من خلال اتباع استراتيجية بناء الاقتصاد الوطني وتخفيض الواردات للسيطرة على القطاع الخاص (اسماعيل، 12 -13)، وهو نموذج يبرز في التجربة المصرية.

أدوار المؤسسة العسكرية في مجال التنمية في كل من تركيا ومصر

أدت المؤسسة العسكرية في كل من النظامين التركي والمصري دورا بارزا على مختلف الأصعدة السياسية منها والأمنية، فكان ظهورها واضحا في عدد كبير من المحطات التاريخية الفاصلة في التطور السياسي لكلا النظامين.

ففي مصر كان حضور المؤسسة العسكرية واضحا في الحياة السياسية منذ استقلال الدولة عن الاستعمار البريطاني(*) (https: //bit.ly/2UOml52 (، رغم المحاولات المتكررة لتغطية هذا الدور بحجج القومية وضرورة الحفاظ على الأمن العام وغير ذلك، أين وصفت الفترة الممتدة بين سنتي 1952 - 1967 من قبل أنور عبد الملك بـ "المجتمع العسكري"، حيث أقصي جميع السياسيين المدنيين عن الحلبة السياسية(**)، (https: //bit.ly/2UOml52)،

* - يعود تأسيس الجيش المصري إلى عهد محمد علي باشا (1805 - 1840) حين قام الجيش المصري بدور كبير في بناء مصر الحديثة، ومنذ ذلك الحين شهد الدور السياسي للجيش حدثين فارقين تمثلا في: الأول ثورة أحمد عرابي في 9 سبتمبر 1881 أين بادر عرابي ورفاقه بمطالبة الخديوي توفيق بإدخال إصلاحات عسكرية ووطنية، الأمر الذي أدى إلى تدخل القوات البريطانية التي احتلت مصر في عام 1882. والحدث الثاني تمثل في ثورة الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952 –الحدث يعتبره البعض بمثابة انقلاب - التي من خلالها تسلم الجيش سدة الحكم. من: هاني سليمان: العلاقات المدنية -العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 جانفي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015

** - يفسر مجدي حماد المنحى المزدوج المتناقض في السلوك السياسي لقيادة ثورة جويلية المتمثل في زيادة تغلغل العسكريين في الحكومة من جهة، وإبعاد الجيش عن السياسة بعد استقرار الحكم من جهة أخرى بأن: "عملية زرع الضباط في الأجهزة المدنية كان محاولة لتأكيد ابتعاد الجيش أو إبعاده عن السياسة، فالاستعانة بضباط لتفوقهم من الناحية الإدارية

لكن بعد هزيمة جوان 1967 عمل الرئيس جمال عبد الناصر على زيادة الصفة المدنية للحكم، واتضح النهج في ذلك كثيرا مع خلفه أنور السادات (https: //bit.ly/2UOml52)، إلا أنه ومع ما عرف بـ "انتفاظة الخبز جانفي 1977" ونتيجة لتوقيع اتفاق كامب ديفيد 1978 وتقلص الإنفاق العسكري بين عامي 1975 -1981، ما دفع إلى ضرورة إيجاد طريقة لاستمرار الدور البارز للمؤسسة العسكرية في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما تم من خلال إدماج هذه المؤسسة في إطار الوظائف التنموية للدولة، فأنشأ السادات بقرار جمهوري رقم 32 سنة 1979 "جهاز مشروعات الخدمة الوطنية" التابع لوزارة الدفاع المصرية، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من الحاجات الرئيسية للقوات المسلحة، مع طرح فائض الإنتاج بالسوق المحلية والمعاونة في مشروعات التنمية الاقتصادية للدولة (https: //bit.ly/2UOml52). وقد منحت المشروعات التابعة للقوات المسلحة امتيازات استثنائية تمثلت في الإعفاء من الضرائب وعدم الخضوع للقواعد واللوائح القانونية (الجبور، 50).

وبذا استعيض عن تراجع دور الجيش الدفاعي والحربي بتنامي دوره كمؤسسة للتحديث، ودخل الجيش في المجالات التنموية والنشاط الاقتصادي، ففي عهد الرئيس أنور السادات عرض المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة عام 1978 إنشاء مشروعات غذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة، وتم الموافقة عليه وحافظ المشير على المشروع بعد وفاة الرئيس السادات وبلغ الانتاج الحربي تقدما ملحوظا أين تعدت صادرات مصر العسكرية بليون دولار عام 1984، ومع تنامي دور "الهيئة العربية للتصنيع"(*) (القاسم، الدنان، 2016،

كان أسهل من تكوين كادرات، كما أنه وسيلة لإبعاد بعض الشخصيات المؤثرة داخل الجيش". هاني سليمان: العلاقات المدنية -العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 جانفي، مرجع سبق ذكره.

* - اسهام القوات المسلحة المصرية في الأدوار الموازية لمهامها الرئيسية تتم اعتمادا على أربعة أجهزة حسب ما أشار إليها باسم جلال القاسم وربيع محمد الدنان هي: جهاز مشروعات

212) التي تشمل تسعة شركات التي تعمل وفق خطين أحدهما خط عسكري لصالح القوات المسلحة وخط مدني لصالح المواطنين، تنامى معها دور المؤسسة العسكرية في المجالات التنموية في مصر (الجبور، 51).

هذا الوضع فتح النقاش حول تحالف العسكر مع "الأوليغارشية التجارية المزدهرة" حسب ما اسماها نزيه الأيوبي، خاصة مع تولي حسني مبارك السلطة (أكتوبر 1981 (https: //bit.ly/2UOml52)) الذي سعى إلى الحفاظ على سند المؤسسة العسكرية من خلال المزايا المادية من جهة، والتوسع في دور الجيش في مجال التحديث والتنمية من جهة أخرى(**)، وجرى التوسع في مجالات أهمها إنتاج السلاح وغيره من المصنوعات، الزراعة والإصلاح الزراعي، إصلاح وتطوير البنية التحتية. فإلى جانب معامل التصنيع الحربي التي تتبع وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع، توجد مصانع لتصنيع السلع المدنية مثل تجميع الغسالات والتلفزيونات والسيارات وصناعة الأثاث، كما يحوز الجيش مشروعات في قطاع النقل البحري، الغاز والنفط والطاقة المتجددة، تشييد المدن الإسكانية والمنتجعات والفنادق، كما يشرف الجيش على عدد من الشركات التابعة للشركات القابضة المملوكة للدولة، ويملك أسهما في مشروعات القطاعين العام والخاص، كما يدخل في شراكات مع شركات أجنبية، وما يؤكد قوة المؤسسة العسكرية اقتصاديا أنها لما كانت تدير البلاد أثناء فترة حكم المجلس العسكري عقب الإطاحة بمبارك منحت البنك المركزي مليار

الخدمة الوطنية، الهيئة القومية للإنتاج الحربي، الهيئة العربية للتصنيع، الهيئة الهندسية للقوات المسلحة

** - تميز دور القوات المسلحة في عهد مبارك بمرحلتين هما: مرحلة المشير عبد الحليم أبو غزالة فيها سعى لتوسيع دور الجيش في جميع المجالات، أما المرحلة الثانية فكانت مع تولي المشير حسين طنطاوي وزيرا للدفاع سنة 1991، أين جرى إقصاء القوات المسلحة عن المشاركة العلنية أو المباشرة في العملية السياسة، مقابل تغلغل كبار الضباط في الجهاز الإداري للبلاد ومن ثم اقتصادها، أين تم اختراق القوات المسلحة جهاز الخدمة المدنية بشكل عام.

دولار أمريكي من عائد مشروعاتها الإنتاجية لدعم احتياطي البلد من النقد الأجنبي (https: //bit.ly/2UOml52).

فعمل المؤسسة العسكرية لم يقتصر على المقاولات العامة فقط بل أكثر من ذلك اهتم بزراعة الأراضي وتربية المواشي وإدارة النوادي الرياضية، وصناعة الأدوات البلاستيكية، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الاسمنت، حيث تقدر هذه الصناعات من الاقتصاد المصري بحوالي 25_ 40 بالمئة من الناتج المحلي لمصر، كما تملك هذه المؤسسة قدرة كبيرة على جذب شركاء الاستثمار الأجنبي إلى مصر - (الجبور، 52).

وكل ذلك من منطلق أن الأهداف القومية العليا لمصر تتمحور حول النقاط التالية حسب ما عددتها ثناء فؤاد عبد الله، وهي أهداف تقوم على تحقيقها كل مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية اين يعتبر الاقتصاد المصري قضية امن قومي:

- تحقيق درجة عالية ومناسبة من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- الارتفاع بمستوى معيشة المواطنين المصريين ودعم وزيادة مصادر وعوامل القوة الوطنية لمصر.
- اتاحة مكانة دولية رفيعة المستوى لمصر وتحقيق علاقات أفضل مع دول العالم اقليميا وعالميا (عبد الله، 2005، 253).

إلا أن من الباحثين والصحفيين من يشكك في حجم مساهمة الجيش في الاقتصاد العام المصري، أين أشار الصحفي حازم قنديل إلى أن الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجع من 19.5 في المئة عام 1980 إلى 2.2 بالمئة عام 2010 (https: //bit.ly/2UOml52) وهو ما أشار إليه المشير عبد الفتاح السيسي الرئيس الحالي لمصر في حملته الانتخابية للرئاسة 2014 الجيش يملك 2 في المئة من حجم اقتصاد البلاد.

وقد استمر نشاط المؤسسة العسكرية في عملية التنمية في مصر في الوقت الراهن مع حكم عبد الفتاح السيسي خاصة مع طرح هذا الأخير لمشروع "قناة

السويس الجديدة" الذي تشترك فيه الهيئة الهندسية للقوات المسلحة مع تحالف دار الهندسة مصر في أعمال تنفيذ هذا المشروع ومشروعات أخرى مرتبطة بالبنية التحتية، حتى أن وزارات من قبيل وزارة الصحة، النقل والإسكان والشباب منحت وزارة الدفاع عقودا عدة تزيد قيمتها عن مليار دولار لتنفيذ مشاريع بنية تحتية كبيرة، تتراوح بين مشاريع بناء الطرق السريعة، إسكان لذوي الدخل المنخفض، ترميم وتجديد بعض المستشفيات العامة ومراكز الشباب، وبرر مجلس الوزراء ذلك بكفاءة الجيش وانضباطه في تنفيذ المشاريع بسرعة ومعايير عالية (القاسم، الدنان، 217)، كما أن الصفقات التجارية التي يعقدها الجيش لا تتوقف فقط على المستوى القومي بل توسعت لتشمل إقامة شراكات مع بعض الشركات العالمية مثل جنرال إلكتريك General electric لوكهيد مارتن Martin Lockheed ميتسوبيشي Mitsubishiوغيرها كما يشمل الإنتاج قطاعات من قبيل أجهزة التلفزيون، أجهزة الكمبيوتر اللوحي، سيارات الجيب (القاسم، الدنان، 218).

كما تشير الكثير من الكتابات جهود القوات المسلحة في تنمية سيناء بالموازاة مع جهودها الأمنية خاصة ما تعلق بالتصدي للإرهاب في الإقليم، أين اعتبر النهج التنموي ضرورة للحفاظ على الأمن ومواجهة الإرهاب، من خلال مجموعة من مشاريع الإسكان، ومؤسسات تعليمية وصحية، إلى جانب استصلاح الأراضي وتهيئة المنطقة صناعيا (عبد الوهاب، 2017، 587-589).

كما هو الحال مع النموذج المصري فإن تركيا أيضا سيطرت فيها المؤسسة العسكرية لفترة طويلة على دواليب الحكم فيها بعد ما نالت شرف تحرير البلاد مع تأسيس كمال أتاتورك الجمهورية التركية سنة 1923 وهو ما يؤكده الانقلابات العسكرية المتكررة أعوام (1960، 1971، 1980، 1997، محاولة الانقلاب 2016) وتجسيد ذلك قانونيا خاصة دستور 1982 الذي وصف بأنه عسكرة للدولة والمجتمع (الرحماني، 35)، إلا أنه بتولي حزب العدالة والتنمية السلطة سنة 2002 شكل تحولا حقيقيا في علاقة

المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية في تركيا، أين صارت هذه الأخيرة أكثر استقلالية.

من الناحية الاقتصادية وبعكس التجربة المصرية فإن المؤسسة العسكرية في تركيا لها أدوار سياسية أكثر منها اقتصادية، رغم ما يعانيه الاقتصاد التركي من اشكالات حقيقية نذكر منها:

- ارتفاع نسبة البطالة حيث قدرت سنة 2014 بـ 9، 7 بالمئة.
- الضعف في التصدير.
- التدهور في التوزيع العادل للدخل القومي.
- مشكلة الفساد الاقتصادي، أين تحتل تركيا المرتبة 66 من بين 168 دولة بحسب تقرير الشفافية الدولية لعام 2015.
- النظام الضريبي غير العادل ومشكلة فرض الضرائب غير المباشرة.
- الحد الأدنى للأجور وحد الفقر والمجاعة.
- مشكلة الأنشطة الاقتصادية غير الشرعية وغير المسجلة رسميا (أوغلو، 17، 18).

عموما العلاقات العسكرية المدنية في تركيا تأسست بناء على متغيرات ثلاث: صراع القوى بين المؤسسة العسكرية والإسلاميين، استثمار حزب العدالة والتنمية في رغبة الشعب التركي في الانضمام للاتحاد الأوروبي كأداة لإضعاف سيطرة الجيش على الدولة، دور الناتو في تحسين إصلاح العلاقات المدنية العسكرية (https: //bit.ly/2QicmmW)، كما خسر الجيش التركي سلطته المؤسسية من خلال التعديلات الدستورية لعام 2010 (حدت من اختصاص المحاكم العسكرية، الغت حق الجيش في القيام بعمليات داخلية دون الحصول على موافقة السلطات المدنية، الاشراف المدني على الانفاق العسكري (أقنور، 2014، 91).

تقوم البنية الاقتصادية العسكرية التركية على ثلاثة دعائم أساسية هي: أوياك، الاعتماد على الانفاق العسكري، الصناعة العسكرية، أين عملت المؤسسة العسكرية في تركيا على تحسين الأوضاع الاقتصادية لأفرادها

بالدرجة الأولى، وهو ما انعكس في تنظيم "أوياك OYAK" التي تستثمر 20 بالمئة من راتب الضابط في مشاريع اقتصادية(*)، ويتم الاستفادة من الأرباح في تحسين الوضعية المالية للضباط بعد التقاعد، إلا أن هذه الهيئة أصبحت من اوسع الجمعيات في تركيا لدرجة وصفت بالقطاع الثالث، حيث تساهم في العديد من القطاعات الانتاجية (Ismet,2010, 8 -12).

وبعكس النموذج المصري الذي لا ينتمي لأي تحالفات ديمقراطية، فإن تركيا يشكل العامل الخارجي عامل ضغط كبير على توسع نشاط المؤسسة العسكرية في النشاط المدني بما في ذلك الامتداد في المجالات التنموية، فرغبة تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي جعلتها أكثر احتراسا بشأن تمدد وتداخل أدوار المؤسسة العسكرية.

من جهة أخرى العلاقات العسكرية المدنية في تركيا تختلف تاريخيا عن ذات العلاقات في مصر، فتركيا حققت الديمقراطية رغما عن الجيش، خاصة بعد التجربة السيئة للانكشاريين في تاريخ العلاقات العسكرية السياسية بالدرجة الأولى. كما أن النموذج التركي لم ينتج ضباطا استمروا في السلطة لعقود طويلة عكس النموذج المصري (جمال عبد الناصر، حسني مبارك)، فالجيش التركي تحاشى الحكم المباشر وسعى بدل ذلك لإقامة وسائط وقنوات تأثير باستخدام الأحكام والترتيبات الدستورية لهذا الغرض.

واستكمالا لما تقدم فإن الصراع على السلطة بين الجيش وحزب العدالة والتنمية أثر بشكل كبير على العلاقات العسكرية المدنية في تركيا، بعكس النموذج المصري الذي يعرف توافقا كبيرا بين الجيش والسلطة

* - من الناحية الاقتصادية أسس الجيش التركي شركة استثمارية تحت اسم "أوياك" حسب قانون رقم 205 المؤرخ بتاريخ 1961/1/3، قانون صندوق تقاعد ومساعدة الكادر العسكري، أين يتم اقتطاع جزء من رواتب العسكريين وتستثمر وتوزع ارباحها عليهم للحفاظ على مستوى مادي جيد للعسكريين، تضم المنظمة أكثر من خمسين شركة تعمل في صناعة وانتاج مختلف المواد والمنتجات (الفولاد، الاسمنت، السيارات) وبذلك تسهم بشكل كبير في الاقتصاد التركي.

الحاكمة بحكم الطبيعة العسكرية لهذه الأخيرة وهو ما ساعد على تدعيم الأدوار الغير عسكرية -الاقتصادية - للمؤسسة العسكرية (https: .//bit.ly/2QicmmW)

تقييم التداخل الوظيفي في عمل المؤسسة العسكرية بين الأمن والتنمية في كل من مصر وتركيا

ننطلق في هذا المحور من تساؤل مركزي مفاده: هل تدخل المؤسسة العسكرية في أداء أدوار تنموية يشكل إضافة لمسار التنمية في الدول، أم أنه وسيلة لإحكام قبضة هذه المؤسسة على دواليب الحكم في الدول من منطلق المقاربة الاقتصادية؟ في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل نستعين بالتجربتين المصرية والتركية التي أثبتت مجموعة من النتائج ندرجها كما يلي:

1 -إن وجود المؤسسة العسكرية وتغلغلها في مختلف مفاصل الدولة في كلا النموذجين التركي والمصري كان ومازال واسعا، رغم تراجعه نوعا ما مع الاصلاحات والتعديلات الدستورية المتبناة من قبل حزب العدالة والتنمية في النموذج التركي.

إن دراسة مدى توغل الجيش في الاقتصاد المصري خضع لجدل كبير بين الباحثين فمنهم من يعد أن حصة الجيش في الاقتصاد تصل إلى الثلث، في حين ذهب آخرون أن الأصول الاقتصادية للجيش لا تتعدى 10 بالمئة، وصعوبة تحديد ذلك ترجع إلى طبيعة النظام السياسي، حيث لا تخضع هذه المؤسسة لرقابة السلطة التشريعية أو لتدقيق الجهاز المحاسبي للدولة، إلى جانب السرية التي تحيط بمشروعاته وميزانيته (https: //bit.ly/2UOml52).

2 -طبيعة النظام السياسي المصري جعلت من الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية واقعا له صلة مباشرة بالدولة، ولم ينظر لأدوار هذه المؤسسة باعتبارها بنية منفصلة.

3 -بالنظر إلى طبيعة القطاع الخاص في مصر وفي ظل الظروف الاجتماعية المصرية (غياب الطبقة الوسطى، تفشي البطالة، تنامي معدلات الفقر والحاجة...) تجعل من تولي المؤسسة العسكرية لأدوار تنموية ضرورة وحاجة

أكثر من وصفها تداخل في الأدوار، خاصة وأن جزء كبير من نشاطاتها يحقق منفعة عامة للمجتمع المصري، خاصة ما ارتبط بمشاريع البنية التحتية وغيرها.

4 - هناك مجموعة من الكتابات تشير إلى احتمالية عودة المؤسسة العسكرية للنشاط الاقتصادي التركي بعد تراجع حزب العدالة والتنمية خاصة بعد الانقلاب الفاشل الذي كان سنة 2016، فهذا الأخير دليل على اختلالات في التجربة الديمقراطية التركية.

5 -الضغوط الدولية على تركيا (الاتحاد الأوروبي – معايير كوبنهاغن -) وفي ظل سعيها للعب أدوار إقليمية ودولية، يجعل من امتداد أدوار المؤسسة العسكرية فيها خارج الإطار التقليدي صعب المنال. وذلك بخلاف مصر أين لا تشكل بيئتها الإقليمية والدولية (طموحاتها)ضغوطا كبيرة عليها فيما ارتبط بتداخل في أدوار المؤسسة العسكرية.

الخاتمة

في ظل التحديات والرهانات الراهنة التي يشهدها النظام الدولي أصبح التمييز بين ما هو عسكري ومدني صعب المنال، وذلك بحكم التداخل في أدوار مختلف الفاعلين وعلى مختلف المستويات، خاصة إذا تعلق الكلام بموضوعي الأمن والتنمية المجالين الأكثر حيوية في الدولة، أين تصبح فيهما النتيجة والهدف أهم من الوسيلة، فحتى الدول الغربية التي تتغنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان ها هي ذي تخوض حروب وتمول وتصنع تنظيمات لتمرير أهدافها الاقتصادية تحت ذريعة الأمن القومي على حساب حياة باقي الشعوب. وعليه عند الحديث عن تداخل أدوار المؤسسة العسكرية بين التنمية والأمن يجب مراعاة طبيعة النظام السياسي، مستوى وطبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها الدولة، مع مراعاة السياق التاريخي وحجم الامكانات.

وعليه فإن اضطلاع المؤسسة العسكرية بمهام تنموية هو من قبيل تقليص الأعباء المالية عن كاهل الدولة من خلال تقليص حجم الميزانية المخصصة لهذا القطاع، بل وأكثر من ذلك فإن المشاريع التي تقوم بها المؤسسة العسكرية سيكون لها عائدا هاما في الاقتصاد الوطني للدول، وعلى مسارها التنموي،

ناهيك عن إمكانية استغلال الخبرات العسكرية في ذات المجال بعد تقاعدها بحكم خبرتها وقدرتها التنظيمية العالية.

وهذا ما لمسناه في الحالة المصرية التي تشير إلى انتشار واسع للدور التنموي للمؤسسة العسكرية في قطاعات اقتصادية هامة ومحورية، على شاكلة المساهمة في تطوير البنية التحتية، اعداد الكوادر والفنيين في مجالات قطاع التمهين (الحدادة، النجارة، الحرف اليدوية وغيرها) بل أكثر من ذلك الاشراف على تنفيذ العديد من مشاريع القطاع الفلاحي واستصلاح الأراضي، وكذا تصنيع المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، إلى جانب المساهمة في التقليل من نسبة الأمية في المجتمع.

هذا الواقع يشكل في صورته الأولية جانبا مشرقا في نظرتنا للمؤسسة العسكرية في مصر، إلا أنه في حقيقة الأمر يطرح اشكالية تمدد دور هذه المؤسسة لدرجة سيطرتها على كامل القطاعات الاقتصادية الهامة في الدولة، وتحول هذه القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية مسيطرة على السلطة السياسية، لتشكل لاحقا كارتل لا يمد بصلة بعملية التنمية التي تستهدف رفاه الفرد والمجتمع بجميع أطيافه ومشاربه وطبقاته.

ومنه فاستغلال النقاط الايجابية التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية(التنظيم، الكفاءة، الطاعة والولاء) في عملية التنمية شيء محبذ، لكن يجب ضبط دورها وفق آليات وقواعد تنظيمية وأخرى قانونية، لضمان عدم تحولها لقوة يصعب السيطرة عليها وهذا ما تم التماسه في الحالة التركية، أين يتم اشراك المؤسسة العسكرية في قطاعات تنموية أو اقتصادية محددة مرتبطة بدرجة كبيرة بتخصصها الوظيفي كالتصنيع الحربي وبعض المجالات المهنية القريبة منه، لكن في ذات الوقت هناك ضوابط من قبل النظام السياسي لكبح جماح هذه المؤسسة وعدم السماح لها بالتمدد الذي يصل لحد السيطرة المطلقة.

وفيما يلي مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- التنمية هي مدخل الأمن في ظل التحولات الراهنة التي يشهدها النظام الدولي.

- مساهمة المؤسسة العسكرية في عملية التنمية واقع تشترك فيه جميع الدول باختلاف أنظمتها، والاختلاف يكمن في درجة الانخراط ومجالاته.

- التنمية هي أكثر من عملية استخراجية توزيعية، هي عملية تقوم على انتاج الثروة بغض النظر عن القائم بهذه العملية (مؤسسات مدنية أو مؤسسة عسكرية).

- أدوار المؤسسة العسكرية غير ثابتة وليست قانون وإنما قابلة للتغيير بما يتناسب وحاجات الشعوب، طبيعة التهديدات، بنية المجتمع، طبيعة النظام السياسي.

- حسب خبراء الاستراتيجية فإن كل قوة اقتصادية ستحول لقوة سياسية.

- تحقيق حاجات ومطالب الفرد الاجتماعية والاقتصادية تؤدي لزيادة الدعم ومن تم الولاء، فهل تمدد الدور التنموي للمؤسسة العسكرية من شأنه أن يرفع مستوى الولاء الشعبي لهذه المؤسسة؟ وهو الأمر الذي من شأنه منحها شرعية وقوة سياسية، وبالتالي احتمالية التصادم بين ما هو مدني وما هو عسكري. من هنا فالإشكال لا يكمن في تولي المؤسسة العسكرية لأدوار تنموية من عدمها، بقدر ما هو نقاش حول امتداد دور المؤسسة العسكرية من بعد اقتصادي -نشاط تنموي -إلى بعد سياسي.

- اشراك المؤسسة العسكرية في عملية التنمية شيء هام في استراتيجيات الدول في الواقع الراهن، لكن يجب في ذات الوقت ربط هذه الشراكة بآليات تحول دون تحولها لثلة مسيطرة على وسائل الانتاج ومصدر الثروة داخل الدولة، مقابل أغلبية مهمشة ما يفقد عملية التنمية جوهرها، بل ويفتح مجالا واسعا لاحتمالية الثورة وفق التصور الماركسي لمسار العلاقات بين البنيتين التحية والفوقية في المجتمعات.

- صعوبة الفصل بين المدني والعسكري في النظام المصري سيزيد من حجم التداخل في الأدوار المنوطة بالمؤسسة العسكرية، على عكس تركيا إذ من شأن السلطة المدنية تقويض وتثبيط أي امتداد أو توسع في أدوار المؤسسة العسكرية، وذلك بحكم الضغوط الخارجية ممثلة في مفاوضاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى ضغط الشارع التركي والنظام السياسي

الراهن بقيادة حزب العدالة والتنمية، الذي يعمل جاهدا على التخفيف من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة خاصة وباقي المجالات المدنية عموما.

قائمة المراجع:

- سليمان، هاني.(2015). العلاقات المدنية -العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 جانفي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- عبد الله، ثناء فؤاد. (2005). مستقبل الديمقراطية في مصر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1

- عبد الوهاب، أيمن السيد، وآخرون (2017). تشابك الأدوار: مهام القوات المسلحة المصرية بين الأمن والتنمية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية –الأهرام.

- القاسم، باسم جلال، الدنان. (2016). مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1.

- هلال، رضا. (1999). السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، مصر: دار الشروق، ط1.

الدوريات والمقالات:

- سليمان، هاني (2018).الدور التنموي للمؤسسة العسكرية: خبرات دولية ودروس مستفادة، بدائل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، العدد 28.

- اوقنور، موغه (2014) العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسة، رؤية_تركية، السنة3، العدد 2.

- اوغلو، محمد خيري قيرباش: " تركيا إلى أين؟ محاولة لإخراج خريطة طبوغرافية للسياسة التركية"، المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

الرسائل الجامعية:

- الرحماني، زيد أسامة أحمد. (2013). دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2003_2010، لبنان: رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية.

- الجبور، محمد سمير. (2014). الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، غزة: رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر.

المواقع الالكترونية:

- عرفات، علاء الدين، النماذج والدروس: العلاقات المدنية العسكرية، مساهمة في وضع نموذج مصري. https: //bit.ly/2QicmmW في: (2018/11/12)

المراجع الاجنبية:

- Al Hamdi, Mohaned Talib.(2014). Military in and out of Politics: A Theoretical Approach to Military Disengagement. International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 4, No. 8, - Ismet, akca. (2010). military- economic structure in turkey: present situation, problems, and solutions, Turkey: tesev publications.